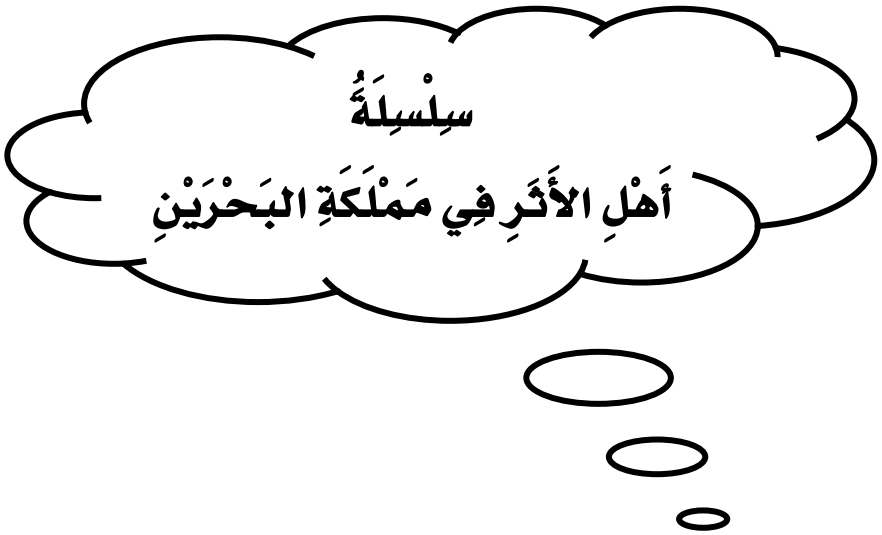

تَخْرِيجُ حَدِيثِ:
((إِذَا وَلَجَ الرَّجُلُ بَيْتَهُ، فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَ الْمَوْلَجِ)).

تَخْرِيجُ:

أَبِي حَسَنٍ عَلِيِّ بْنِ حَسَنِ بْنِ عَلِيِّ العُرَيْفِيِّ الْأَثَرِيِّ

غَفَرَ اللهُ لَهُ، وَلِوَالِدَيْهِ، وَلِشَيْخِهِ، وَلِلْمُسْلِمِينَ

شِعَارُنَا:

أَمْنٌ وَأَمَانٌ فِي الأَوْطَانِ

بسم الله الرحمن الرحيم

اللَّهُمَّ أَعِنْ

الْمُقَدِّمَةُ

الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَالصَّلاةُ وَالسَّلامُ عَلَى رَسُولِنَا الأمِين، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، وَمَنْ تَبِعَهُم بِإِحْسَانٍ إِلَى يَومِ الدِّينِ.

أَمَّا بَعْدُ،

فهَذَا جُزْءٌ حَدِيثِيٌّ لَطِيفٌ فِيهِ تَخْرِيجُ حَدِيثِ: [إِذَا وَلَجَ الرَّجُلُ بَيْتَهُ]، وبيَّنْتُ ضِعْفَ الحديثِ هذا، ذلك لَمَّا صَارَ أكثرُ النَّاسِ لاَ يُمَيِّزُونَ بَيْنَ صَحِيحِ الحديثِ وسَقِيمِهِ.

قالَ شيخُ الإسلامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ رحمه الله في ((قَاعدةٍ جَليلةٍ في التَّوسُّلِ والوَسِيلةِ)) (**ص١٣٤**): (ولا يجوزُ أنْ يُعتمَدَ في الشَّريعةِ على الأحاديثِ الضَّعيفةِ التي لَيْسَتْ صَحيحةً أو حَسنةً). اهـ

قلتُ: ويَجِبُ أن نتعبدَ اللهَ بالأحاديثِ الثَّابتةِ لاَ بالأحاديثِ الضَّعِيفةِ، اللَّهُمَّ سَلِّم سَلِّم.

هَذَا وَأسْأَلَ اللهَ العَظِيم أَنْ يَنْفَعَ بِهَذَا الجزءِ عَامَّةَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَنْ يَتَقَبَّلَ مَنِّي هَذَا الجِهدُ الْمُتواضع، وَيَجْعَلَهُ فِي مَوَازِينَ حَسَنَاتِي يَوْمَ لاَ يَنْفَعُ مَالٌ وَلاَبَنُون.

وفي الخِتَامِ لا أَنْسَى الشُّكر والتَّقدير لفَضِيلةِ **شَيْخِنَا العَلَّامةِ الوَالِدِ فَوْزِيّ بنِ عَبْدِاللهِ بنِ مُحَمَّدٍ الحُمَيْدِيّ الأَثَرِيّ**، الذي تَفَضَّلَ مَشْكُوراً بمراجَعةِ هذا التَّخْرِيجِ، فحسَّنَهُ بإضَافَاتِهِ، وذهبَهُ بتعلِيقَاتِهِ، فجزاه اللهُ عَنْ ابنهِ خَيْرَ ما جَزى والداً عَنْ ولدِهِ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِّينَا مُحَمَدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِين.

كتبه الفقيرُ إلى اللهِ تَعَالى

عَلِيُّ بنُ حَسَنِ بنِ عَلِيٍّ العُرَيْفِيُّ الْأَثَرِيُّ

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمدُ للهِ وكَفَى

ذِكْرُ الدَّلِيلِ عَلَى ضَعْفِ حَدِيثِ:

((اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَ الْمَوْلَجِ))، وَهُوَ مِنْ دُعَاءِ دُخُولِ البَيْتِ

عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (إِذَا وَلَجَ[1] الرَّجُلُ بَيْتَهُ، فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَ الْمَوْلَجِ، وَخَيْرَ الْمَخْرَجِ، بِسْمِ اللَّهِ وَلَجْنَا، وَبِسْمِ اللَّهِ خَرَجْنَا، وَعَلَى اللَّهِ رَبِّنَا تَوَكَّلْنَا، ثُمَّ لِيُسَلِّمْ عَلَى أَهْلِهِ).

حديثٌ منكرٌ

أخرجه أَبُو دَاودَ في ((سُننِهِ)) (ص٧٦٩ ح٥٠٦٩)، والبَغَوِيُّ في ((مَصابيحِ السُّنَّة)) (ج٢ ص٢٠٧)، والبَيْهَقِيُّ في ((الدَّعواتِ الكَبِيرِ)) (ج٢ ص٧١ ح٤٨٠)، والطَّبَرَانِيُّ في ((الْمُعْجَم الكَبير)) (ج٣ ص٢٩٦ ح٣٤٥٢)، وفي ((مُسْنِد الشَّامِيين)) (ج٢ ص٤٤٧ ح١٦٧٤)، وابنُ حَجَرٍ في ((نتائج الأفكارِ)) (ج١ ص١٧١)، وعبدُالحقِّ الإشْبيليّ في ((الأحكام الشَّرعيَّةِ الكُبرى)) (ج٣ ص٥١٥) من طريقين عن مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنِي أَبِي، حَدَّثَنِي ضَمْضَمٌ، عَنْ شُرَيْحٍ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ به.

قلتُ: وهذا سندُهُ ضعيفٌ جداً، وله ثلاثُ عِلَلٍ:

---

(١) **أي:** دخل الرجل بيته.

الأُولى: مُحَمَّدُ بنُ إسماعيلَ بنِ عَيَّاشٍ العَنْسِيّ، وهو ضعيفُ الحديث.

قَالَ عنه أَبُو دَاوُدَ: (لم يَكُنْ بِذَاكَ)[١]، وكذلِكَ لَمْ يَسمعْ من أبيهِ شَيْئاً.

وقَالَ أَبُو حَاتِم كما في ((الجرح والتعديل)) لابنه (ج٧ ص١٩٠): (لَمْ يَسْمعْ من أَبِيهِ شَيْئاً).[٢]

الثَّانية: ضَمْضمُ بنُ زُرْعَة الحَضْرَمِيُّ، وهو يَهِمُ؛ كَمَا قَالَ ابنُ حَجَرٍ في ((تقريب التَّهذيب)) (ص٣٦٢).

الثَّالِثة: شُرَيْحُ بنُ عُبَيْدِ بنِ شُرَيْحٍ الحَضْرَمِيّ لم يَسمعْ من أَبِي مَالِكٍ الأَشْعَرِيّ.

قالَ أَبُو حَاتِمٍ: (شُرَيْحُ بْنُ عُبَيْدٍ عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْعَرِيِّ مُرْسَلٌ).[٣]

وقالَ عنه ابنُ حَجَرٍ في ((تقريب التَّهذيب)) (ص٣٣٧): (كان يُرْسِلُ كَثِيراً).

وقالَ ابنُ حَجَرٍ في ((نتائج الأفكار)) (ج١ ص١٧١): (هذا حديثٌ غريبٌ).

وتعقَّبَ قَوْلَ النَّوَوِيّ في ((الأذكار)) (ج١ ص١٠٢): (لَمْ يُضَعِفْهُ أَبُو دَاوُدَ)، بقولِهِ: (يُريدُ في السُّنن)، وإلاَّ فقد ضَعَّفَ رَاوِيه في ((أسئلةِ الآجُرِّي)) (ص٢٥٣)؛ فَقَالَ: (مُحَمَّدُ بنُ إسماعيلَ بنَ عَيَّاشٍ: ((لَيْسَ بِذَاكَ))[٤]، وسألتُ عَنْهُ عَمْرَو بنَ عُثْمان،

---

(١) انظر: ((الْمُغني في الضعفاء)) للذَّهَبِيُّ (ج٢ ص٥٥٥)، و((ديوان الضعفاء)) له (ص٣٤٢)، و((الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة)) له أيضاً (ج٢ ص١٥٨)، و((تهذيب الكَمال)) للمِزِّيّ (ج٢٤ ص٤٨٤)، و((تهذيب التَّهذيب)) لابنِ حَجَرٍ (ج٩ ص٦٠)، و((سُؤلاتِ الآجُرِّيَ)) (ص٢٥٣).

(٢) وانظر: ((الْمُغني في الضعفاء)) للذَّهَبِيُّ (ج٢ ص٥٥٥)، و((تهذيب الكَمال)) للمِزِّيّ (ج٢٤ ص٤٨٤).

(٣) انظر: ((الْمَراسيل)) لابنِ أَبِي حَاتِمٍ (ص٧٨)، و((جَامِع التَّحصِيل)) للعَلاَئِيّ (ص١٩٥).

(٤) وفي ((المطبوع)): لم يَكُنْ بذَاكَ.

((سؤلات أَبِي عُبَيْدٍ الآجُرِّيّ)) لأبي دَاوُدَ (ص٢٥٣).

فدفعه...، إلى أن قال: ((وفي السَّندِ عِلةٌ أُخْرَى، قال أَبُو حَاتِمٍ: رِوايةُ شُرِيحِ بنِ عُبْيدٍ عن أَبِي مالِكٍ الأَشْعَرِيِّ مُرْسَلَةٌ)).

قلتُ: ومقالَةُ أَبِي حَاتِمٍ هي في ((الْمَرَاسِيلِ)) لابْنِهِ (ص٧٨)، كَمَا سَبَقَ ذِكْرُ ذَلِكَ.

ونقله عنه ابنُ حَجَرٍ في ((تهذِيب التَّهذيب)) (ج٤ ص٣٢٩)؛ واسْتنكر صَنِيعَ الحافظِ الْمِزِّيّ رحمه الله حيثُ لم يُصرحْ بعدمِ سَماعهِ مِنْ بَعْضِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُم الَّذين ذكرهُم في تَرْجُمتهِ.

والحديث صَحَّحه العلاَّمةُ الأَلبانِيّ رحمه الله في ((السِّلْسِلَةِ الصَّحِيحَةِ)) (ج١ ص٢٢٤)؛ برقم (٢٢٥)، وفي تخريجِ ((الكَلِمِ الطَّيبِ)) برقم (٦١).

قلتُ: ثم تَراجعَ رحمه الله عنهُ فَضَعَّفَ الحديثَ، وأورده في ((السِّلسلةِ الضَّعيفةِ)) (ج١٢ ص٣٧٠)؛ برقم (٥٨٣٢)، وضعَّفَهُ أيضاً في ((ضَعِيفِ سُنَنِ أَبِي دَاود)) (ص٤١٨)، و((الكِلَم الطَّيب)) (٦٢) التَّحقيقُ الثَّاني.

قالَ فضيلةُ شَيْخِنَا العلاَّمة فوزيّ بنُ عبدِاللهِ بنِ مُحَمَّدٍ الحُمَيْدِيُّ الأَثَرِيُّ حفظه الله في ((جُزْءٍ في تَخريجِ حَدِيثِ مَنْ كَانَ لَه سِعَةٌ ولم يُضَح)) (ص٩): (لذلك يَجِبُ على الْمُسلم الكريمِ أن يكونَ عَلَى عِلْمٍ، ومَعرفةٍ بكُتُبِ الشَّيْخِ الأَلبانِيّ رحمه الله الجديدُ منها والقَديم، لأنَّه رحمه الله **قَدْ تَراجعَ عن كَثِيرٍ مِنَ الأَحَادِيثِ** بعد ظُهورِ الكُتُبِ الحديثةِ، ولم يَستطيع الإطلاع عَلَى طُرقِها، وأسانيدِها، فلم يَتَوَسَّعَ في تَتبعِهَا، وتخريجِهَا على الوجْهِ الأَتمّ، مما جعله رحمه الله يَقَع في بعضِ الأخطاءِ في تَصحيحِ، أو تَضْعِيفِ تِلْكَ الأَحَادِيث). اهـ

قلتُ: وهكذا كَانَ العلماءُ رحمهم الله إذا تَبَيَّنَ لهم الخطأ؛ تَراجعُوا عنه، والشَّيخ الألبانيُّ رحمه الله تَرَاجَعَ عن أحاديثٍ صحَّحها؛ فضعَّفها، أو ضعَّفها فصحَّحها، اللَّهُمَّ سلِّم سلِّم.

قلتُ: والذِكْرُ هذا مَنشورٌ بين العامَّةِ، أخذُوهُ من كتابِ ((حِصْنِ الْمُسلمِ)) للقَحْطَانِيّ: فقد أَوْرَدَهُ برقم (١٨)، على أنَّه صحيحٌ، وهو ضَعيفٌ كَمَا تقدَّمَ؛ فيَجِبُ على الْمُؤلف حذفه من كتابهِ، وكذلك الأحاديث الضَّعيفة الباقية يسر اللهُ تبيينها للنَّاسِ.

واللهُ الْمُوفق، وَهُوَ الهادِي إِلَى سَواءِ السَّبيلِ